

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إيضاح رقم	2021 ألف ريال محي	2020 ألف ريال محي
الإيرادات		
إيرادات النشاط:		
٤	(١٦ ٨٨٥ ٨٤٣)	(١٥ ٠٩٠ ٥٧٨)
٥	١١ ٠٤٩	٨٦ ٦٩٦
٦	٨٥٣ ٤٢٤	٣٧٠ ٢٥٧
٧	٦١٩ ٢٢٦	٢٢٠ ٤٥٧
٨	٣٤ ٣٣٨ ٦٥٣	٣٣ ٧٤٥ ٩٣٨
٩	١٣ ٧٦٨	١٦ ٥٢٢
١٠	٩٩٣ ٩٥٠	٨٨ ٤١٧
١١	١٩ ٩٤٤ ٢٢٧	١٩ ٤٣٧ ٧٠٩
١٢	١ ٧٩٩ ٤٥٩	١ ٦٦٢ ٥٩٧
١٣	٢١ ٧٤٣ ٦٨٦	٢٠ ٧٠٠ ٣٠٦
المصروفات		
١٠	(٨ ٤٦٩ ٨٨١)	(٨ ٤٦٩ ٨٨١)
١١	(١ ٥٧٠ ٤٥٣)	(١ ١٤٠ ٨٨٢)
١٢	(٢ ٥٨٢ ٥٩٤)	(٢ ٤٨٢ ٥٩٤)
١٣	(١٢ ٤٤٦ ٩٣٨)	(١٢ ٠٩٣ ٣٥٧)
١٤	(١٣ ١٥٤)	(٨٤ ٦٣٤)
١٥	٩ ٢٨٣ ٥٩٤	٨ ٥٢٢ ٣١٥
١٦	(٢٥٠ ٠٠٠)	(٢٥٠ ٠٠٠)
١٧	٩ ٠٣٣ ٥٩٤	٨ ٢٧٢ ٣١٥
١٨	(١ ٨٠٦ ٧١٩)	(١ ٦٥٤ ٤٦٣)
١٩	٧ ٢٢٦ ٨٧٥	٦ ٦١٧ ٨٥٢
٢٠	-	-
٢١	-	-
٢٢	٧ ٢٢٦ ٨٧٥	٦ ٦١٧ ٨٥٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد علي بن سنكر
المدير العام
محسن سعد علي التميمي
نائب المدير العام للدوائر المصرفية

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2021

إيضاح رقم	2021 ألف ريال محي	2020 ألف ريال محي
الموجودات		
١٧	٤٣ ٢١٠ ٥٥٦	٣١ ١٣٠ ٤٨٩
١٨	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٩	٩٢ ٩٨٢ ٣٣١	٩٣ ٥٥٦ ٥٤٤
٢٠	٢٠٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٨ ٥٠٠ ٠٠٠
٢١	٨ ١٦٠ ٣٨٣	٧ ٠٥٥ ٤٤٦
٢٢	٩ ٠٢١ ٢٨٣	٨ ٠٨٩ ١٧٥
٢٣	٣٥٦ ٥٦٠	٣٥٦ ٥٦٠
٢٤	٧ ٢٤٦ ٤٣٤	٤ ٤٤٧ ٨٠٤
٢٥	١٣٧ ٤٨٦	٢ ٢٩٦ ٠٦٨
٢٦	٣٩٥ ٦١٤ ٤٣٦	٣٥٥ ٣٣٢ ١٠٦
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
٢٦	٢ ٤٧٩ ٢١٨	٢ ١٩١ ٢٤٦
٢٧	٣٣٥ ٨٦٦ ٦٩٥	٢٩٨ ٦٣٤ ٥٢٠
٢٨	١١ ٤٤٨ ٣٩٨	١٦ ١١٧ ٣٨٤
٢٩	٥ ٨٦٧ ٩٣٧	٥ ٠٤٨ ٦٧٠
٣٠	٣٥٦ ٠٦٢ ٢٤٨	٣٢١ ٩٩١ ٨٢٠
حقوق الملكية		
٣٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
٣١	١٤ ٤٩٣ ٣٧٦	١١ ٧٠٧ ٧٩٠
٣٢	٥ ٠٥٨ ٨١٢	٤ ٦٣٢ ٤٩٦
٣٣	٣٩ ٥٥٢ ١٨٨	٣٣ ٣٤٠ ٢٨٦
٣٤	٣٩٥ ٦١٤ ٤٣٦	٣٥٥ ٣٣٢ ١٠٦
٣٥	١٢ ٩٦٩ ٩٩٣	١٣ ٤٠٨ ٧٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد علي بن سنكر
المدير العام
محسن سعد علي التميمي
نائب المدير العام للدوائر المصرفية

بيان التغيرات في حقوق الملكية
كما في 31 ديسمبر 2021

إيضاح رقم	2021 ألف ريال محي	2020 ألف ريال محي
الرصيد في 1 يناير 2021		
١٧	٤٣ ٢١٠ ٥٥٦	٣١ ١٣٠ ٤٨٩
الدخل الشامل		
١٨	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٩	٩٢ ٩٨٢ ٣٣١	٩٣ ٥٥٦ ٥٤٤
٢٠	٢٠٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٨ ٥٠٠ ٠٠٠
٢١	٨ ١٦٠ ٣٨٣	٧ ٠٥٥ ٤٤٦
٢٢	٩ ٠٢١ ٢٨٣	٨ ٠٨٩ ١٧٥
٢٣	٣٥٦ ٥٦٠	٣٥٦ ٥٦٠
٢٤	٧ ٢٤٦ ٤٣٤	٤ ٤٤٧ ٨٠٤
٢٥	١٣٧ ٤٨٦	٢ ٢٩٦ ٠٦٨
٢٦	٣٩٥ ٦١٤ ٤٣٦	٣٥٥ ٣٣٢ ١٠٦
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
٢٦	٢ ٤٧٩ ٢١٨	٢ ١٩١ ٢٤٦
٢٧	٣٣٥ ٨٦٦ ٦٩٥	٢٩٨ ٦٣٤ ٥٢٠
٢٨	١١ ٤٤٨ ٣٩٨	١٦ ١١٧ ٣٨٤
٢٩	٥ ٨٦٧ ٩٣٧	٥ ٠٤٨ ٦٧٠
٣٠	٣٥٦ ٠٦٢ ٢٤٨	٣٢١ ٩٩١ ٨٢٠
حقوق الملكية		
٣٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
٣١	١٤ ٤٩٣ ٣٧٦	١١ ٧٠٧ ٧٩٠
٣٢	٥ ٠٥٨ ٨١٢	٤ ٦٣٢ ٤٩٦
٣٣	٣٩ ٥٥٢ ١٨٨	٣٣ ٣٤٠ ٢٨٦
٣٤	٣٩٥ ٦١٤ ٤٣٦	٣٥٥ ٣٣٢ ١٠٦
٣٥	١٢ ٩٦٩ ٩٩٣	١٣ ٤٠٨ ٧٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد علي بن سنكر
المدير العام
محسن سعد علي التميمي
نائب المدير العام للدوائر المصرفية

كرو
عضو كرو العالمية

الدور الثالث، برج كينيتا باوزير،
الشارع الرئيس، المعلا
عدن، الجمهورية اليمنية
رئيس: +٩٦٧ ٠٢ ٢٤٧ ٠١٠
+٩٦٧ ٠٢ ٢٤٧ ٠١١
www.crowe.com.ye

تقرير مدقق الحسابات المستقل

المحترم

إلى الأخ / معالي وزير المالية
عن البنك الأهلي اليمني
عدن - الجمهورية اليمنية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك الأهلي اليمني (البنك) والتي تتكون من بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وبيان المركز المالي وبيانات التغيرات في حقوق الملكية وبيانات التدفقات النقدية ذات الصلة، والإيضاحات حول البيانات المالية بما فيها السياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا.. إن البيانات المالية المرفقة، تعرض بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للبنك الأهلي اليمني (البنك) كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائه المالي وتدقيقه للتقديرات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين واللوائح المحلية ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي اليمني.

أساس الرأي

لقد نفذنا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بشكل أكبر في قسم "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لرأينا.

فقرة تأكيد

نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:

ما ورد في الإيضاح رقم (35) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية (مخاطر العملة) والذي يشير إلى مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة، حيث تم الالتزام بسعر الإقتال الصادر عن البنك المركزي اليمني - عدن - في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2021. وفقاً لتعليمات البنك المركزي، قام البنك بإجراء تحليل الحساسية للعملات الأجنبية وتحديد أثر ذلك على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي اليمني، وبيان أثر التغير على بيان الدخل الشامل. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.

كما هو مبين في الإيضاح رقم (1) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، يعمل البنك في بيئة غير مواتية قد تعرضه لتكبد خسائر أو فقدان ربحية وتؤثر على نشاطاته بما لا يمكنه من تقديم بعض خدماته لعملائه أو تلبية بعض التزاماته بما يثير الشك حول قدرة البنك على المواصلة على أساس الاستمرارية في حالة استمرار أوضاع عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وانعكاساتها المختلفة، الأمر الذي يستدعي من الدولة مالكة البنك اتخاذ إجراءات جادة لمعالجة أي صعوبات قد يواجهها البنك فيما يتعلق بتلك الأمور. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.

كما هو مبين في الإيضاح رقم (18) و (20) النشاط الاستثماري للبنك يتركز في أدوات الخزينة وشهادات الإيداع، وهو امر لا يخلو من مخاطر عالية، وذلك في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البنك المركزي اليمني، الأمر الذي يستدعي من إدارة البنك العمل على تنويع نشاطه الاستثماري.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية

الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (405) لسنة 2013م بإعادة تنظيم البنك الأهلي اليمني والنظام الأساسي للبنك الصادرين بتاريخ 5 أغسطس 2013م والقوانين واللوائح المحلية ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي اليمني وعن الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة مسؤوليتها للتأكد من إعداد بيانات مالية خالية من تحريفات البيان المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، عند إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح - كما هو مناسب - عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة توي تصفية البنك وإيقاف أعماله أو ليس لديها بديل واقعي إلا أن تقوم بذلك.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل، خالية من أية تحريفات بيان مادية سواء بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عالي من التأكيدات، إلا إنها ليست ضماناً بأن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً تحريفات البيان المادية عند وجودها. قد تنشأ تحريفات البيان من الغش أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نحن نقوم بإجراء أحكام مهنية والحفاظ على الشك المهني خلال التدقيق. نحن أيضاً:

- نحدد وتقيم مخاطر تحريف البيان المادي للبيانات المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ، ونصمم ونؤدي إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف بيان مادي ناتج عن الغش هي أعلى من ذلك الناتج عن الخطأ، كون الغش قد يرتبط بالتواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقيم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي أجرتها الإدارة.
- نستنتج بشأن ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان يوجد عدم يقين مادي يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بشك كبير حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا لاستنتاج بوجود عدم يقين مادي، فإنه مطلوب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا للتدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، أن نعدل رأينا. نستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها إلى تاريخ إصدار تقريرنا. مع ذلك، قد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف مواصلة البنك لأعماله كمنشأة مستمرة.
- تقيم العرض الكلي وتركيبه وتحتوي البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تقوم عليها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع الإدارة - من بين أمور أخرى - بشأن النطاق والتوقيت والمخطط للتدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجوه قصور مادية في الرقابة الداخلية قد نحددها خلال تدقيقنا.

كما أننا نقدم للإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وأن نتواصل معهم بشأن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يكون من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيث أمكن الحماية ذات الصلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

علاوة على ما سبق، وكما هو مطلوب من قبل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (405) لسنة 2013م بإعادة تنظيم البنك الأهلي اليمني والنظام الأساسي للبنك الصادرين بتاريخ 5 أغسطس 2013م والقانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك والقوانين الأخرى ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي اليمني ندلي بما يلي:

- لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق؛
- أعدت البيانات المالية للبنك وتمثلت من كافة النواحي المادية، لكافة القوانين واللوائح المنظمة لعمل البنك؛
- يحتفظ البنك بسجلات محاسبية ملائمة.
- يفصح الإيضاح رقم (34) حول البيانات المالية للبنك عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة المادية وتم توضيح الشروط التي تجرى على أساسها؛ وأسس إدارة تضارب المصالح.
- تؤكد أيضاً، أنه بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يستوعق انتباهنا ما يتسبب في جعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أيًا من مواد القوانين واللوائح المنظمة لعمل البنك؛ مما قد يكون له أثر مادي على نشاطات البنك أو مركزه المالي.

عدن في 14 أغسطس 2023

أ. د. عبد الباسط باجند

عضو الجمع العربي للمحاسبين القانونيين

الرجل رقم الحسابات رقم (661)

الارتباط - كرو للمراجعة والخبرة الاستشارية

